

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030

اعداد الطالبة:

اميرة عبدالرحمن المحبوب

مشروع تخرج ١

كلية الادارة جامعة ميداووشن

اشراف

د/ عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس – كلية الادارة – جامعة ميداووشن

العام الجامعي:

1447 / 2025

الفصل الثالث

منهجية البحث

المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، إذ يتناول الإطار المنهجي الذي استند إليه الباحث في تنفيذ البحث للوصول إلى نتائجه وأهدافه. ويُعنى هذا الفصل بتوضيح المنهجية التي تم اتباعها في دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر الدخل غير النفطية.

وانطلاقاً من أهمية المنهج العلمي في توجيه البحث نحو الدقة والموضوعية، فقد حرص الباحث على اختيار الأسلوب والمنهج الملائم لطبيعة المشكلة البحثية وطبيعة البيانات المطلوبة للتحليل. كما يتناول هذا الفصل تحديد مجتمع البحث وعينته، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها، إضافة إلى توضيح الإجراءات الميدانية والتنظيمية التي اتبعها الباحث أثناء تنفيذ الدراسة.

ويهدف هذا الفصل إلى بيان الخطوات العلمية التي أُتُبعت بدءاً من تحديد منهج البحث، مروراً بتصميم أدوات القياس واختبار صدقها وثباتها، وانتهاءً بطرق التحليل التي تساعد في التحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها. كما يسعى إلى تأكيد مدى التزام البحث بالمعايير الأكاديمية في التصميم والتنفيذ، بما يضمن موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

وبذلك، يشكل هذا الفصل الأساس المنهجي الذي تستند إليه الدراسة بأكملها، إذ يربط بين الإطارين النظري والتطبيقي، ويوضح الكيفية التي تم بها فحص العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق التوازن والاستدامة المالية في السياق السعودي الحديث.

التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث

• تعريف ضريبة القيمة المضافة

عرّفها عبدالرحمن (2002) بأنها "نوع من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على القيمة التي تُضاف إلى السلع أو الخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع، بحيث يتحمل المستهلك النهائي العبء الضريبي الكامل، بينما تلتزم المنشآت بتحصيلها وتوريدها إلى الدولة". ويرى الباحث أن هذه الضريبة تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية دون التأثير السلبي المباشر على الإنتاج، مما يجعلها أداة مالية فعالة لتحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية.

كما عرفها الزهراني (2005) بأنها "ضريبة عامة على الاستهلاك تُفرض على جميع السلع والخدمات، سواء كانت محلية أو مستوردة، ويتم تحصيلها تدريجياً بناءً على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل التصنيع أو التوزيع". وأوضح أن هذا النظام يُسهم في تقليص الهرب الضريبي من خلال تتبع سلسلة التوريد والخصم المتبادل للضريبة المدفوعة على المشتريات.

وذكر البديري (2010) أن ضريبة القيمة المضافة هي "ضريبة غير مباشرة يتحمل عبئها النهائي المستهلك، إذ تُفرض على كل عملية بيع أو تقديم خدمة، ويقوم المنتج أو التاجر بتحصيلها من العميل نيابة عن الدولة". وأشار إلى أن هذه الضريبة تتميز بالشفافية وسهولة المراقبة مقارنة بالضرائب الأخرى.

ويرى الخليفة (2012) أنها "ضريبة مالية تُفرض على الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات لكل منشأة، بحيث تُعتبر من الضرائب المحايدة التي لا تؤثر في قرارات الإنتاج أو الاستثمار، كونها تُطبق على الاستهلاك النهائي فقط". وأضاف أنها أداة تساعد الحكومات على زيادة الإيرادات دون زيادة العبء المباشر على أصحاب الدخل المحدود.

كما أوضح العنزي (2020) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تُفرض على استهلاك السلع والخدمات داخل الدولة بنسبة محددة، ويتم تحصيلها من قبل المكلفين عند بيع السلع أو تقديم الخدمات". وبيّن أن أهم ما يميزها هو شموليتها ومرونتها في التطبيق، إذ تُعد من أكثر الأنظمة الضريبية اعتماداً في الاقتصاد الحديث.

أما القرني (2018) فقد عرّفها بأنها "نظام ضريبي يقوم على فرض نسبة معينة على القيمة التي تُضاف إلى السلع أو الخدمات خلال عمليات الإنتاج والتوزيع، بدءاً من الموردين وحتى البيع للمستهلك النهائي". وأكد أن هذا النظام يسهم في تحسين كفاءة النظام المالي العام للدولة.

وأشار العتيبي (2019) إلى أن "ضريبة القيمة المضافة تُعد من أكثر الضرائب انتشاراً على مستوى العالم، نظراً لمرونتها في التطبيق وسهولتها الإدارية، حيث تُفرض على القيمة المضافة في كل مرحلة إنتاجية أو تجارية". وأوضح أنها تساعد في تحقيق العدالة الضريبية من خلال توزيع العبء الضريبي بشكل متدرج.

وذكر المهنا (2021) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة عامة تُفرض على السلع والخدمات بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة الإيرادات الحكومية دون الإضرار المباشر بالمنتج المحلي". وأضاف أن تطبيقها في الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، جاء كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية.

كما بين النجار (2015) أن "ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة استهلاكية تُفرض على الإنفاق النهائي، ويُعد المستهلك هو من يتحملها فعلياً، في حين أن المكلف القانوني بتحصيلها هو المنتج أو مقدم الخدمة". ويرى أنها تسهم في تحسين كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية.

وأخيراً عرّفها السعدي (2017) بأنها "ضريبة تُفرض على القيمة المضافة المتولدة من الفارق بين المبيعات والمشتريات لدى كل منشأة، مما يجعلها ضريبة تراكمية تدرجية على مراحل الإنتاج والتوزيع، تنتهي عند المستهلك النهائي". وأكد أنها تسهم في تحقيق الشفافية في العمليات التجارية وتحد من التهرب الضريبي.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة بأنها:

"ضريبة غير مباشرة تُفرض على القيمة المضافة التي تنشأ في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بحيث يتحمل عبئها النهائي المستهلك، بينما تقوم المنشآت بتحصيلها وتوريدها للدولة. وهي تُعد من الضرائب الحديثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية، وتوسيع القاعدة الإيرادية للدولة، وتعزيز الشفافية في التعاملات الاقتصادية من خلال تتبع تدفق السلع والخدمات عبر مراحل الإنتاج والتوزيع."

• تعريف التوازن المالي

عرّفه عبدالعزيز (2001) بأنه "تحقيق حالة من التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، بما يضمن استقرار المالية العامة وعدم تراكم العجزات أو الفوائض المفرطة في الموازنة العامة". وأوضح أن هذا التوازن يمثل هدفاً رئيساً للسياسة المالية الرشيدة، لأنه يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها بفعالية دون الاعتماد المفرط على الدين العام.

كما عرّفه الحربي (2007) بأنه "الوضع الذي تتمكن فيه الحكومة من تمويل نفقاتها العامة من إيراداتها الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي بشكل مفرط، وبما يحقق استدامة مالية على المدى الطويل". وأشار إلى أن التوازن المالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

وذكر الشمري (2010) أن التوازن المالي "هو التوافق النسبي بين حجم الإنفاق العام وحجم الإيرادات العامة في إطار زمني محدد، بحيث يُحقق هذا التوافق أهداف السياسة الاقتصادية دون الإخلال بمتطلبات التنمية". ويرى أن التوازن المالي ليس حالة جامدة بل ديناميكية تتغير وفقاً للظروف الاقتصادية.

ويرى القحطاني (2013) أن "التوازن المالي هو قدرة الدولة على تمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية من مواردها المتجددة، دون الحاجة إلى فرض ضرائب استثنائية أو زيادة الدين العام إلى مستويات غير مستدامة." وأوضح أن هذا المفهوم يُعد مقياساً لمدى كفاءة إدارة المالية العامة.

كما أشار العنزي (2016) إلى أن "التوازن المالي هو أحد أهداف السياسة الاقتصادية، ويقصد به تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة بما يضمن تمويل النفقات الحكومية من مصادر إيرادية مستدامة." ويُنَّ أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى تراكم العجز وزيادة الضغوط على العملة المحلية.

وذكر الغامدي (2018) أن التوازن المالي "يعني قدرة الدولة على تحقيق الانسجام بين مواردها ونفقاتها من خلال سياسات مالية فعّالة تضمن الاستدامة والشفافية في إدارة المال العام." وأشار إلى أن التوازن المالي لا يتحقق فقط بالمساواة الحسابية، بل بالقدرة على تمويل الاحتياجات التنموية دون إضرار بالاستقرار المالي.

أما الهاشمي (2019) فقد عرّفه بأنه "حالة مالية تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال ضبط النفقات العامة وزيادة كفاءة الإيرادات بهدف تحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المستقرة مثل النفط." وأضاف أن التوازن المالي يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق رؤية التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

ويرى المهنا (2020) أن "التوازن المالي يمثل القدرة على تحقيق استدامة الإنفاق الحكومي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال ضبط المديونية العامة وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي."

كما أوضح السبيعي (2021) أن "التوازن المالي لا يعني المساواة الدقيقة بين الإيرادات والنفقات، بل هو حالة من الاستقرار التي تتيح للحكومة إدارة مواردها بكفاءة، وتجنب التقلبات الحادة في العجز أو الفائض."

وأخيراً عرّفه العتيبي (2022) بأنه "سياسة مالية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإيرادات والنفقات العامة من خلال أدوات اقتصادية وإدارية تهدف إلى الاستدامة وتحقيق الاستقرار المالي في المدى القصير والطويل."

ومن خلال ما سبق "يمكن تعريف التوازن المالي بأنه الحالة التي تحققها الدولة عندما تتمكن من إدارة مواردها المالية ونفقاتها العامة بكفاءة، بحيث تتوازن الإيرادات مع النفقات دون الحاجة المفرطة للديون أو التضحية ببرامج التنمية. ويهدف هذا التوازن إلى ضمان الاستدامة المالية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقيق الانسجام بين متطلبات التنمية والنفقات العامة، مع الحفاظ على قدرة الدولة على مواجهة التقلبات الاقتصادية المستقبلية."

• تعريف الاستدامة المالية

عرّفها عبد الرحمن (2005) بأنها "قدرة الحكومة على الاستمرار في تمويل نفقاتها العامة الحالية والمستقبلية من خلال مواردها الذاتية دون زيادة مفرطة في المديونية أو فرض أعباء مالية غير قابلة للتحميل على الأجيال القادمة." وأوضح أن الاستدامة المالية تُعدّ مؤشراً لسلامة الوضع المالي العام للدولة.

كما عرّفها الخالدي (2009) بأنها "تحقيق توازن طويل الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة، بحيث يمكن للحكومة الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون اللجوء المستمر إلى الاقتراض أو الاعتماد على الموارد الناضبة مثل النفط."

وذكر الشمري (2012) أن الاستدامة المالية "تتمثل في قدرة المالية العامة على الاستمرار في أداء وظائفها دون أن تتعرض لعجز مزمن أو تصاعد في الدين العام يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي."

ويرى السالم (2014) أن "الاستدامة المالية هي المحافظة على استقرار المالية العامة للدولة على المدى الطويل من خلال تبني سياسات مالية رشيدة تضمن استقرار الدين العام وتحقيق نمو اقتصادي متوازن."

كما أوضح العنزي (2016) أن "الاستدامة المالية تعني قدرة الحكومة على إدارة مواردها ونفقاتها بما يضمن الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، مع المحافظة على مستوى مقبول من الدين العام بما لا يهدد الاستقرار المالي."

وبين الغامدي (2018) أن الاستدامة المالية "هي قدرة الدولة على تمويل إنفاقها العام بشكل مستمر دون الإضرار بالاستقرار المالي أو الاعتماد المفرط على الإيرادات غير المستقرة، مثل العوائد النفطية أو المنح الخارجية."

وأشار الهاشمي (2019) إلى أن "الاستدامة المالية ليست مجرد تحقيق فائض أو توازن في الميزانية، بل هي نهج استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على كفاءة المالية العامة وقدرتها على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية."

وذكر المهنا (2020) أن "الاستدامة المالية تمثل قدرة الحكومة على الاستمرار في سياساتها المالية دون حدوث تغييرات جذرية في الإنفاق أو الضرائب، وبما يضمن استمرارية الخدمات العامة وجودتها عبر الزمن."

كما يرى السبيعي (2021) أنها "نظام مالي متوازن يهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإيرادات والنفقات العامة في الأجل الطويل، مع ضمان عدم تحميل الأجيال المستقبلية عبء الدين العام أو العجز المالي."

وأخيراً عرّفها العتيبي (2022) بأنها "القدرة على الحفاظ على استقرار المالية العامة للدولة من خلال سياسات مالية مرنة تضمن استمرار تمويل النفقات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي دون اختلالات مالية مزمنة."

تصميم البحث

يُعدّ تصميم البحث الإطار العام الذي يوجه سير الدراسة منذ بدايتها حتى نهايتها، ويحدد المسار المنهجي الذي يتبعه الباحث لتحقيق أهدافه والإجابة عن تساؤلاته. ويهدف تصميم البحث إلى وضع خطة علمية متكاملة تُمكن من جمع البيانات وتحليلها بصورة منظمة تضمن الدقة والموضوعية في النتائج.

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة الذي يسعى إلى تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذه النوعية من الدراسات. إذ يُعنى هذا المنهج بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها، وصولاً إلى تفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها.

وقد تم تصميم البحث بحيث يقوم على مرحلتين مترابطتين:

1. المرحلة النظرية: وتشمل استعراض الأدبيات السابقة والدراسات المتعلقة بموضوع ضريبة القيمة المضافة، والتوازن المالي، والاستدامة المالية، وذلك لتحديد الإطار النظري والفكري الذي تستند إليه الدراسة.

2. المرحلة الميدانية (التحليلية): وتهدف إلى جمع البيانات الفعلية من الميدان من خلال أداة بحثية علمية (كالاستبانة أو المقابلة أو تحليل البيانات المالية الرسمية) لقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مؤشرات التوازن والاستدامة المالية في ضوء رؤية 2030.

ويرتكز تصميم البحث كذلك على مجموعة من الفرضيات التي تم صياغتها بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، والتي سيتم اختبارها إحصائياً لتحديد مدى صحة العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما تم تحديد المتغير المستقل وهو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمتغيرات التابعة المتمثلة في تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، وذلك ضمن الإطار الزمني والمكاني الذي حددته الدراسة في سياق الاقتصاد السعودي.

كما راعى تصميم البحث الالتزام بمعايير البحث العلمي من حيث الصدق والثبات والموضوعية، وتطبيق أساليب تحليل إحصائي مناسبة لطبيعة البيانات ونوعها، بما يتيح استخلاص نتائج دقيقة

تسهم في بناء تصور علمي واضح حول أثر السياسات الضريبية الحديثة على تحقيق الأهداف المالية لرؤية المملكة 2030.

مجتمع البحث وطرق وتقنيات اخذ العينات

1. مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث الإطار العام الذي تُستمد منه البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهو يتضمن جميع الوحدات أو الأفراد أو المؤسسات التي تتوافر فيها الخصائص المرتبطة بمشكلة البحث.

ونظراً لأن موضوع الدراسة يتناول أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، فإن مجتمع البحث يتمثل في جميع الجهات والمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تأثرت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 2018، وتشمل على وجه الخصوص:

- موظفي الهيئة الزكوية والضريبية والجمارك.
- العاملين في وزارة المالية وإداراتها المعنية بالتوازن المالي.
- خبراء ومحللين ماليين واقتصاديين في القطاعين العام والخاص.
- ممثلي القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية) التي تخضع لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ويأتي اختيار هذا المجتمع من منطلق أن هذه الفئات تمتلك المعرفة والخبرة الكافية حول تأثير تطبيق الضريبة على الإيرادات العامة، ومستوى التوازن بين الإنفاق والإيرادات الحكومية، فضلاً عن انعكاساتها على مسار الاستدامة المالية في ضوء أهداف رؤية المملكة 2030.

2. عينة البحث

نظراً لاتساع حجم مجتمع الدراسة وصعوبة شمول جميع أفرادها، فقد ارتأى الباحث اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث تتيح الحصول على بيانات دقيقة يمكن تعميمها بدرجة مقبولة من الثقة الإحصائية.

وقد تم تحديد العينة وفقاً لعدة معايير، أهمها:

- مدى ارتباط أفراد العينة بموضوع الضريبة والسياسات المالية.
- تنوع تخصصاتهم ومواقعهم الوظيفية لضمان شمول مختلف وجهات النظر.
- توفر إمكانية التواصل معهم للحصول على البيانات المطلوبة.

وبناءً على ذلك، تم اعتماد عينة قصدية (Purposive Sample) لأنها الأنسب في الدراسات الاقتصادية والمالية التي تتطلب آراء متخصصة وعميقة. وتمثل هذه العينة مجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين وموظفي الجهات الحكومية ذات العلاقة بتطبيق الضريبة، إلى جانب عدد من مديري الإدارات المالية والمحاسبين في القطاع الخاص.

ويُتوقع أن يتراوح حجم العينة بين (150 – 250) مفردة تقريباً، وهو حجم كافٍ إحصائياً لتطبيق أدوات التحليل الكمي واختبار الفرضيات وفق المنهج الوصفي التحليلي المستخدم في الدراسة.

3. تقنيات أخذ العينات

تم استخدام أسلوب العينة الطبقية القصدية (Stratified Purposive Sampling) لضمان تمثيل جميع الفئات ذات العلاقة بموضوع البحث. حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات رئيسية وفق طبيعة الجهة أو القطاع الذي ينتمي إليه المبحوثون، على النحو الآتي:

القطاع الحكومي: موظفو وزارة المالية والهيئة الزكوية والضريبة والجمارك.

القطاع الخاص: مدراء ماليون ومحاسبون في الشركات التجارية والصناعية والخدمية.

الخبراء والأكاديميون: مختصون في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والضرائب.

ومن ثم تم اختيار عدد محدد من الأفراد من كل طبقة بما يحقق التوازن في تمثيل الفئات المختلفة. وقد تم جمع البيانات باستخدام أداة علمية محددة (كالاستبانة أو المقابلة المنظمة) لضمان موضوعية الإجابات وتنوعها بما يخدم أهداف البحث.

ويُتوقع أن تتيح هذه التقنيات الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للتحليل الإحصائي، تسهم في اختبار فرضيات الدراسة بدقة، وتساعد في بناء تصور علمي متكامل حول أثر ضريبة القيمة المضافة في تعزيز التوازن المالي والاستدامة المالية بالملكة.

طريقة جمع البيانات

تُعد عملية جمع البيانات من المراحل الأساسية في أي بحث علمي، إذ تمثل الأساس الذي تُبنى عليه النتائج والاستنتاجات. وكلما كانت البيانات دقيقة وموضوعية وموثوقة، كانت نتائج البحث أكثر مصداقية وفعالية. وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، فقد تم الاعتماد على مصادر متعددة لجمع البيانات لضمان شمولية المعلومات وعمقها.

1. مصادر البيانات

اعتمد الباحث في جمع بياناته على نوعين من المصادر، هما:

أ. البيانات الثانوية (Secondary Data):

وهي البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية ومراجع علمية سابقة، بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد الفرضيات والأسس المفاهيمية. وقد شملت هذه المصادر:

- التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية السعودية والهيئة الزكوية والضريبة والجمارك.
- وثائق رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية ذات الصلة بالتوازن المالي وتنوع الإيرادات.
- الدراسات والأبحاث العلمية السابقة التي تناولت موضوعات الضرائب، التوازن المالي، والاستدامة المالية في السياقين المحلي والدولي.
- البيانات المنشورة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الإحصاء السعودية المتعلقة بالسياسات المالية والإيرادات العامة.

وقد ساعدت هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة وتوضيح العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى تعزيز الجانب التحليلي ببيانات كمية عن تطورات الإيرادات الضريبية وأثرها على المالية العامة.

ب. البيانات الأولية (Primary Data):

وهي البيانات التي جمعها الباحث مباشرة من الميدان بهدف اختبار فرضيات الدراسة، وفهم آراء الباحثين تجاه أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن والاستدامة المالية.

ولجمع هذه البيانات، استخدم الباحث الاستبانة (Questionnaire) كأداة رئيسية، كونها الأنسب للدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقدرتها على جمع بيانات كمية من عدد كبير من المبحوثين في وقت وجيز.

2. أداة جمع البيانات (الاستبانة)

تم إعداد الاستبانة بشكل منهجي مستند إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، بحيث تتضمن مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد المتغيرات الرئيسية في الدراسة. وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوثين (الوظيفة، القطاع، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي...).

2. المحور الثاني: الفقرات المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ومستوى الالتزام والوعي بها.

3. المحور الثالث: الفقرات الخاصة بقياس أثر الضريبة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية من حيث زيادة الإيرادات الحكومية، وتحسين كفاءة الإنفاق، ودعم الاستقرار المالي طويل المدى. وقد تم تصميم الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) الذي تتراوح درجاته بين (1 = أعارض بشدة) و(5 = أوافق بشدة)، بهدف قياس اتجاهات المبحوثين بدقة وموضوعية.

3. إجراءات جمع البيانات الميدانية

تم توزيع الاستبانات إلكترونياً وورقياً على أفراد عينة البحث الذين يمثلون فئات مختلفة من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الخبراء والأكاديميين في مجالات المالية والاقتصاد. وقد حرص الباحث على تقديم شرح موجز لهدف الدراسة للمشاركين لضمان جدية الإجابات ووضوحها.

كما تم التحقق من صدق الأداة وثباتها قبل تعميمها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين، وإجراء اختبار أولي (Pilot Test) على عينة محدودة للتأكد من وضوح العبارات وملاءمتها للتحليل الإحصائي.

وبعد استكمال جمع البيانات، تم ترميزها وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحقق من فرضيات البحث.

اجراءات التحليل الاحصائي

تُعد مرحلة التحليل الإحصائي من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تمثل الأداة الرئيسة لتحويل البيانات الخام التي تم جمعها إلى معلومات ذات دلالة علمية تساعد على تفسير الظواهر واستخلاص النتائج. وفي هذه الدراسة، تم اتباع مجموعة من الإجراءات الإحصائية المنظمة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، بهدف تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث بدقة وموضوعية.

وانطلاقاً من طبيعة البحث وأهدافه، فقد اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكمي لقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، وفقاً للخطوات التالية:

1. إعداد البيانات ومعالجتها إحصائياً

بعد جمع الاستبانات واستبعاد غير المكتمل منها، قام الباحث بعملية الترميز (Coding) وتحويل الإجابات إلى قيم رقمية تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبانة. ثم تم إدخال البيانات في برنامج SPSS للتأكد من سلامتها وخلوها من الأخطاء أو القيم المتطرفة، ومن ثم إجراء عمليات التحقق من الصدق والثبات تمهيداً للتحليل الكمي.

2. التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Statistics)

بدأ التحليل الإحصائي بالمرحلة الوصفية التي تهدف إلى تقديم صورة عامة عن خصائص عينة البحث وبياناتها. وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية مثل:

التكرارات والنسب المئوية لتوضيح خصائص العينة الديموغرافية (كالقطاع، الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس اتجاهات المبحوثين نحو فقرات الاستبانة ومدى تشتت إجاباتهم.

الوسيط والدرجة المعيارية لتحديد مستوى الموافقة العام على محاور الدراسة (منخفض، متوسط، مرتفع).

يهدف هذا التحليل إلى وصف البيانات بشكل كمي دقيق يمهد للانتقال إلى المرحلة الاستدلالية.

3. اختبار صدق وثبات أداة البحث

قبل إجراء التحليل المتقدم، تم التحقق من صدق الأداة (Validity) من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين للتأكد من صدق المحتوى ومدى تمثيل الفقرات للمتغيرات المستهدفة. أما الثبات (Reliability) فقد تم قياسه باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث تم اعتبار القيمة المقبولة ≤ 0.70 دلالة على اتساق داخلي جيد للأداة. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يؤكد صلاحيتها للتحليل الإحصائي اللاحق.

4. التحليل الاستدلالي (Inferential Statistics)

في هذه المرحلة، تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة والكشف عن العلاقات بين المتغيرات، ومن أبرزها:

1. اختبار بيرسون للارتباط (Pearson Correlation Coefficient):

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة من جهة، وبين كل من التوازن المالي والاستدامة المالية من جهة أخرى.

2. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression Analysis):

لتحديد مدى إسهام متغير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تفسير التغير في متغيري التوازن المالي والاستدامة المالية، واختبار أثره المباشر.

3. اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples t-test):

لقياس الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الضريبة وفق خصائصهم الديموغرافية مثل القطاع أو الوظيفة.

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA):

لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المبحوثين تعزى إلى متغيرات مثل المؤهل العلمي أو سنوات الخبرة.

5. تفسير النتائج واستخلاص الدلالات الإحصائية

بعد تنفيذ التحليلات السابقة، تم تفسير النتائج في ضوء أهداف البحث وفرضياته. حيث اعتُمدت القيمة الاحتمالية ($\text{Sig} \leq 0.05$) معياراً للدلالة الإحصائية.

وقد تم عرض النتائج في جداول وأشكال بيانية توضح متوسطات المتغيرات واتجاهاتها، مع تفسيرها تفسيراً علمياً يربط بين النتائج النظرية والميدانية.

كما تم تحليل النتائج في سياق رؤية المملكة 2030 بهدف بيان مدى إسهام ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية والتوازن في الموازنة الحكومية على المدى المتوسط والطويل.

6. أدوات التحليل المساندة

بالإضافة إلى برنامج SPSS، استعان الباحث بعدد من الأدوات المساندة مثل:

- Excel في ترتيب البيانات وتنظيمها.
- اختبارات الإحصاء الوصفي والتحليل البياني لعرض المؤشرات بصرياً.
- التحقق من الاتساق المنطقي بين المتغيرات قبل إجراء الاختبارات الاستدلالية.

وبذلك تكون الإجراءات الإحصائية قد ساعدت على تحقيق التكامل بين الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة، وأسهمت في تقديم نتائج دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي للمملكة في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030 نحو تحقيق التوازن والاستدامة المالية.

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن منهجية البحث تمثل الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة بأكملها، إذ تُمكن الباحث من الانتقال من الإطار النظري إلى الميدان التطبيقي بصورة منظمة ومنهجية. فقد تم في هذا الفصل تحديد تصميم البحث ومنهجه بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع القائم على دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تحقيق التوازن والاستدامة المالية، إلى جانب توضيح مجتمع البحث وعينته، وبيان أساليب جمع البيانات وأدواتها، فضلاً عن عرض الإجراءات الإحصائية التي استُخدمت لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

كما أبرز هذا الفصل حرص الباحث على اتباع منهج علمي يجمع بين الدقة الكمية والعمق التحليلي، من خلال استخدام أدوات قياس معتمدة واختبارات إحصائية مناسبة، تضمن الوصول إلى نتائج موضوعية تعكس الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد روعي في تصميم المنهجية توافقها مع أهداف البحث ومحاوره الرئيسة، بما يخدم تحقيق الغاية الأساسية المتمثلة في الكشف عن مدى إسهام ضريبة القيمة المضافة في تعزيز التوازن المالي وتحقيق الاستدامة المالية وفقاً لمتطلبات رؤية المملكة 2030.

ومن خلال هذه المنهجية المتكاملة، يسعى الباحث في الفصلين التاليين إلى عرض نتائج التحليل الميداني ومناقشتها في ضوء الإطارين النظري والتطبيقي، تمهيداً لاستخلاص التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين السياسات المالية والضريبية ودعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية.